غضبه لله تعالى والإخبار والآثار الدالة على وقوع
غضب المصطفى لله وتكرره لكثرة وقوعه لا منافاة بينه
وبين ما تقدم من أنه كان لا يواجه أحدا بشيء يكرهه
لأنه كان إذا اشتد غضبه لا يواجه المغضوب عليه
بل يأمر غيره بأن يقول له ما يكرهه ويفعل به ما يستحقه
وفيه أنه يشكل ذي ولاية التحلف بهذا الخلق فلا
ينتقم لنفسه ولا يهدأ حتى الله ومع ما رواية الشيخين
ولا خير بلفظ المبني للمفعول بين أمرين في الدين
والدنيا إلا اختار أيسرهما إرشادا لأمته وإتيانا لدينه
على اليسر يريد الله بكم اليسر إن هذا الدين يسر ما لم
يكن الأيسر ما ثما بالفتح إثما لما في رواية الشيخين
وهذا إطلاق للمسبب على سببه مجازا مرسلا لعلاقة
السببية إن لم يكن إيسرهما أثما فلا يخيره الله تعالى بينهما
فما فعل التخيير هو الله أو فلا يختاره فالمخير غير الله ويدل
عليه قوله كما في رواية البخاري فإن كان إثما كان
أبعد الناس منه وعلى الأول فالتخيير إما بأن يخيره
الله بين ما فيه عفو بتان على أمته فيختار الأخف
أو في قتال الكفار وأخذ الجزية فالاستثناء منقطع
أو في المجاهدة في العبادة في حق الأمة وعلى الثاني
وعلى الثاني فالتخيير إما بأن يخيره الكفار والمنافقون
بين الموادعة والمحاربة وإما مثل قول جبريل أو ملك
الجبال له إن شئت أطبقت عليهم الأخشبين أي
على فرض فاستعفاه عنهم واختار بقاءهم رجاء أن يخرج

من

من أصلابهم من يوحد الله تعالى الآية هذا التخيير في نفس
الأمر إما هو من الله والملك واسطة والإثم المعصية
قال الشارح وزعم أنه يشمل ترك المندوب إما يحتاج
مثله عن الجهل بكلام الفقهاء والأصوليين انتهى وأراد
بذلك العصام فإنه قال الإثم يشمل ترك المندوب وأعم
مما يوجب العقاب والعتاب انتهى وقد بالغ الشارح في
التحامل عليه إذا العصام لم يقل ذلك من عنده بل أخذه
من كلام مرجع مذهب الشافعي ومحرره النووي حيث
قال في هذا الحديث استحباب الأخذ بالأيسر والأرفق
وترك التنطع والمشاق قال ابن عبد البر وفيه أنه
ينبغي ترك ما عسر من أمور الدنيا والآخرة وترك
الإلحاح في الأمر الذي يضطر إليه والميل إلى اليسر أبدا
وفي معناه الأخذ برخص الله ورسوله ورخص العلماء
ما لم يكن ذلك القول خطأ بينا ولم يتبع ذلك بحيث
تتحلل ربقة التكليف من عنقه الحديث الثاني أيضا
حديث عائشة ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن محمد
ابن المنكدر عن عروة عن عائشة قالت استأذن
رجل هو عيينة ابن حصن الفزاري الذي يقال له الأحمق
المطاع وجاء في بعض الروايات التصريح عن عائشة بأنه
خزيمة بن نوفل فإن كانت الواقعة تعددت خطأ هو
والأول عليه المعول هو الأول لصحة رواته وأما
خبر تسميته خزعة ففيه أبو يزيد المدني وفيه كلام
وأبو عامر صالح ابن رستم الخزاز ضعفه ابن معين وأبو حاتم

من